



مجلة البحوث المحاسبية

[/https://abj.journals.ekb.eg](https://abj.journals.ekb.eg)

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الرابع

ديسمبر 2023

أثر جودة المستحقات في احتفاظ الشركات بالنقد: دراسة تطبيقية على شركات
قطاع الصناعات الأساسية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)

د. يعقوب ناصر الدريويش

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال

جامعة نجران

المملكة العربية السعودية

Ynalduraywish@nu.edu.sa

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير جودة المستحقات في احتفاظ شركات قطاع الصناعات الأساسية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) بالنقد. حيث أن الشركات قد تحتفظ بكميات كبيرة بالنقد وذلك لعدة أسباب منها السياسات النقدية وحجم الشركة وضخامة مشاريعها. إلا أن هناك أسباب خفية أخرى تؤدي إلى قيام الشركات بالاحتفاظ بكميات كبيرة من النقد وذلك على سبيل المثال وجود بيئة معلومات غير متماثلة وذلك نتيجة لضعف إجراءات الرقابة. حيث قد يلجأ مدراء تلك الشركات إلى الاحتفاظ بالنقدية لجعل القوائم المالية تظهر بصورة أفضل مما هي عليه في الواقع لتحقيق مصالحهم الشخصية متجاهلين مبدأ أهمية الاستغلال الأمثل للأصول وتعظيم ثروة الملاك. ولذلك تتوقع هذه الدراسة وجود علاقة سلبية بين جودة الأرباح وبين حجم احتفاظ الشركات بالنقد. ومن أجل اختبار تأثير جودة المستحقات في احتفاظ الشركات بالنقد، قامت هذه الدراسة بتجميع يدوي للبيانات المالية محل الدراسة من القوائم المالية لشركات قطاع الصناعات الأساسية، المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) للفترة من عام ٢٠١٥-٢٠١٩، ومعلومات الشركات المفصّل عنها في السوق المالي السعودي (تداول). إضافة إلى ذلك، استخدم هذا البحث معادلة الانحدار المتعدد (المربعات الصغرى) باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews من أجل اختبار فرضيات الدراسة على البيانات المقطعية لهذه الشركات. وبما يتوافق مع التوقعات، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لكل من جودة المستحقات والحجم في احتفاظ الشركات بالنقد. إضافة إلى ذلك، توصلت هذه الدراسة أن هناك تأثير إيجابي للرافعة المالية باحتفاظ الشركات بالنقد. وتؤكد نتائج هذه الدراسة ضرورة تماثل المعلومات التي تحتويها القوائم المالية حيث أن وجود هذا التماثل يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لأصول المنشأة وتقليل ديونها. وتوصي هذه الدراسة الجهات التشريعية الاضطلاع بدور أكبر للتشريعات الرقابية في تساوي وتماثل المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، حيث أن المعلومات من أكثر العوامل التي تعطي نوع من الثقة بالتقارير المالية الصادرة عن الشركات.

الكلمات المفتاحية: الاحتفاظ بالنقد، جودة المستحقات، حجم الشركة، الديون طويلة الأجل، الرافعة المالية.

Abstract

This study aims to test the effect of accruals quality on the retention of cash by companies in the basic industries sector listed on the Saudi Financial Market (Tadawul). Companies may hold large amounts of cash for several reasons, including monetary policies, the size of the company, and the magnitude of its projects. However, there are other hidden reasons that lead companies to retain large amounts of cash, for example, the presence of an asymmetric information environment as a result of weak control procedures. The managers of these companies may resort to keeping cash to make the financial statements appear better than they actually are. This is to achieve their personal interests, ignoring the principle of the importance of optimal exploitation of assets and maximizing the wealth of the owners. Therefore, this study expects a negative relationship between accruals quality and the amount of cash held by companies. In order to examine the effect of accruals quality on companies' retention of cash, this study manually collects the financial data under study from the financial statements of Saudi companies in the basic industries sector from 2015 to 2019. In addition, this research uses a multiple regression equation (least squares) using Eviews statistical program in order to test the study hypotheses on cross-sectional data for these companies. Consistent with expectations, this study finds that there is a negative effect of both accruals quality and its size on companies' cash retention. In addition, this study finds that there is a positive effect of financial leverage on companies retaining cash. The results of this study confirm the necessity of symmetry of the information contained in the financial statements, as the presence of this symmetry leads to the optimal exploitation of the establishment's assets and the reduction of its debts. This study recommends to the legislative authorities to further activate the role of supervisory legislation in the equality and symmetry of the information contained in the financial reports, as information is one of the most important factors that give a kind of confidence in the financial reports issued by companies.

Keywords: Cash retention, accruals quality, company size, long-term debt, financial leverage.

١ - المقدمة

يعتبر المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من المواضيع التي ناقشتها الأدبيات المحاسبية والمالية، وهي من أهم العوامل التي يعتمد عليها مستخدميها في اتخاذ قراراتهم، سواء كان هؤلاء المستخدمين داخليين أم خارجيين. ومن أهم عناصر المحتوى المعلوماتي التي تفصح عنها القوائم المالية للشركات رقم الأرباح. فقد بين حجاج والدبي (2014) أن الربح المحاسبي يفسر في المتوسط 10% من التغير في العوائد السوقية للأسهم. وعند تناول أرباح الشركات يثور النقاش بشكل واضح حول جودة هذه الأرباح، والسياسات والطرق التي استخدمتها إدارة هذه الشركات في الإفصاح عن هذه الأرباح، فهل هذه الأرباح تمثل بشكل عادل نتيجة أعمال الشركات؟ فمن المعلوم أن أساس الاستحقاق هو المستخدم في المعالجة المحاسبية والتي يكون مخرجها في النهاية القوائم المالية حسب الطرق المعتادة في المحاسبة وما صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي AISB. وقد تناول الأرباح من جانب الجودة المتوفرة فيها، مثل جودة المستحقات، وخلوها من ممارسة إدارة الأرباح، وتمهيد الدخل. وقد بين Sun et al (2012) أن ضعف جودة الأرباح يؤدي إلى زيادة عدم التناسق بين أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين لجميع الشركات الأمريكية المتداولة للفترة من (1980-2005) وبين أن ضعف جودة الأرباح له تأثير سلبي على قيمة الموجودات النقدية للشركات وتأثير إيجابي على مستوى احتفاظ الشركات بالنقدية، وأن هذا التأثير السلبي لضعف جودة الأرباح إما أن يحد أو يعوض التأثير الإيجابي للفائض النقدي على قيمة الشركات. وذكر Islam et al (2020) أنه يوجد علاقة سلبية بين جودة الأرباح ونتائج الشركات، وأن القيود المالية والأرباح والنمو هما المهيمنين على المرونة المالية وليس جودة الأرباح.

وهنا تظهر مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تفصح عنها الشركات، وقد تعدد الدراسات التي بحثت تأثير عدم تماثل المعلومات على الممتلكات النقدية للشركات (Kim et al., 1998;

يرتبط بشكل إيجابي بدرجة المعلومات غير المتماثلة، وأن عدم تماثل المعلومات يجعل من الصعب للشركات الحصول على مصادر التمويل المناسبة، وتلجأ الشركات بناءً على ذلك إلى تكوين الأصول النقدية لديها لتقليل التكاليف المرتبطة بالاعتماد على مصادر التمويل الخارجي. ويعود احتفاظ الشركات النقد إلى السياسات النقدية التي تتبعها الشركات، فقد بينت دراسة (Gul and Sahin (2022 أن سلوك الاحتفاظ بالنقود لدى الشركات أمراً مهماً لفهم الشركات من حيث الإدارة وصنع القرار. وتقدم وجهات نظر متنوعة حول محددات احتفاظ الشركات بالنقد. وبين (Nguyan and Wong (2021 أن الشركات تقلل من احتفاظها بالنقد عندما تصبح بيئة الأعمال أفضل والعكس صحيح، بحيث يتفاوت مدى احتفاظ الشركات بالنقد بعوامل مرتبطة بحجم الشركات، وطبيعة القطاعات الصناعية التي تنتمي لها (Jain and Poudel (2023. وجاء في دراسة (Xian et al (2023 أنه يوجد علاقة بين الاستثمارات التجارية وعلاقتها بالمخاطر الشخصية المرتبطة بالاحتفاظ النقدية. وتمتد علاقة احتفاظ الشركات بالنقد على جوانب مهمة من الأركان التي تقوم عليها الشركات، فد بين (Ezeani et al (2023 أنه يوجد تأثير لخصائص مجلس الإدارة على احتفاظ الشركات بالنقد.

وستتناول هذه الدراسة جودة الأرباح من خلال أحد العوامل المؤثر فيها، وهو جودة المستحقات، باعتبار أنه يوجد باستمرار فرق بين الربح المحاسبي الذي يتم التوصل له باستخدام أساس الاستحقاق، وتوقيت وتأکید التدفقات النقدية الناتجة عن هذه الأرباح. وتعتبر جودة الأرباح من أهم العوامل التي أثرت باحتفاظ المنشأة بالنقدية. ويمكن تعريف جودة المستحقات بجودة الذمم المدينة من حيث مدى تأكيد تحصيلها في تاريخ استحقاقها، فمن المعلوم أن معظم مبيعات وتقديم الخدمات تتم بالأجل، ومن تنشأ المشكلات المتعلقة بالذمم المدينة، بتحصيل المستحق على العملاء. ويعتبر الإيراد الناتج عن المبيعات وتقديم الخدمات الرقم الرئيسي في تحديد ربح الشركات، فعندما تعترف الشركات بهذه الإيرادات وبعدها

تتوصل للأرباح، ينشأ سؤال: هل جميع هذه الإيرادات تم تحصيلها، وهل هذه الأرباح عادت بكاملها على الشركة بتدفقات نقدية. ولذلك تسعى هذه الدراسة بيان تأثير جودة المستحقات في احتفاظ الشركات السعودية بالنقد، وذلك من خلال اجراء دراسة على قطاع شركات الصناعات الأساسية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)، للفترة الممتدة من (2015-2019). وتتوقع الدراسة أنه يوجد تأثير سلبي لجودة الأرباح في احتفاظ الشركات بالنقد باعتبار أن الشركات التي يوجد بها جودة في المستحقات من حيث تأكيد وتوقيت التحصيل، لن تكون بحاجة إلى الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة، على اعتبار أنه يوجد مبالغ مؤكدة التحصيل، وفي أوقات تسبق المبالغ التي تحتاجها الشركات لتغطية نفقاتها والمبالغ المستحقة عليها.

وتقوم الدراسة على اختبار الفرضية الرئيسية القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المستحقات في احتفاظ الشركات بالنقد". وسيتم اختبار هذه الفرضية من خلال معادلة الانحدار المتعدد باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews على البيانات المجمعة من واقع القوائم المالية، وأسعار تداول الأسهم للشركات محل الدراسة. وستقيس هذه الدراسة تأثير جودة المستحقات في احتفاظ الشركات بالنقد، باعتبار أن النقدية من أهم عناصر القوائم المالية، ومن الأرقام الأساسية التي تقوم عليها العديد من المؤشرات المالية. ومن خلال تناول الأرباح المحاسبية من جهة والتدفقات النقدية المرتبطة بهذه الأرباح، سيكون قياس هذه الأرباح بهذه الطريقة أكثر تمثيلاً للتدفقات النقدية المستقبلية، في حال تم ضمان أن هذه الأرباح تحتوي على مستحقات ذات جودة عالية. وسنفترض أن جودة المستحقات ستقل من عدم التماثل عند أصحاب المصالح، وبالتالي ستحتاج الشركات التي لديها جودة أعلى في المستحقات إلى انخفاض في حاجتها إلى الاحتفاظ بالنقدية.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على جودة المستحقات وأهم الأدبيات والدراسات التي تناولتها، وأهم النماذج التي تم استخدامها في حسابها، وكذلك تهدف إلى التعرف على أهمية النقد والعوامل التي تؤثر عليه، مثل جودة المستحقات والحجم الرافعة المالية والديون طويلة الأجل (Pedro et al (2009).

وبناء على اختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لجودة الأرباح والحجم في احتفاظ الشركات بالنقد، وبالتالي سيكون للشركات التي لديها جودة للمستحقات أكبر الحصول على فرص للحصول على التمويل الخارجي مقارنة بالشركات ذات جودة المستحقات الأقل. وهذا يشير إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة بحاجة على الاحتفاظ بالنقد بشكل أكبر من الشركات الكبيرة، وذلك يعود إلى احتمالية وجود قيود أو صعوبات للشركات كلما قل حجمها في الحصول على التمويل الخارجي. وكذلك توصلت الدراسة إلى أثر إيجابي للرافعة المالية في احتفاظ الشركات بالنقد، وهذه النتيجة تعتبر منطقية حيث أن الرافعة المالية تعبر عن مستوى التمويل الخارجي في هياكل التمويل في الشركات. ولم تتوصل الدراسة إلى وجود أي أثر للديون طويلة الأجل في احتفاظ الشركات بالنقد، حيث أن المراكز المالية للشركات السعودية قوي بشكل واضح، يجعلها تستغني عن التمويل الخارجي والاعتماد فقط بشكل كبير جدا على التمويل الداخلي.

٢- الدراسات السابقة وبناء فرضيات الدراسة

تعددت الدراسات التي تناولت النقدية والسياسات المرتبطة بها، واحتفاظ المنشآت بها، وبينت دراسة (Misra (2022 أنه يوجد مدرستان مرتبطتان بالسياسة النقدية، حيث ترى المدرسة الأولى أهمية السياسة النقدية في حالة سوق رأس المال المثالية، والأخرى، تراها بأنها العامل الرئيسي لنمو الشركة ونجاحها، وناقشت العديد من الدراسات العوامل التي تؤثر على النقدية واحتفاظ المنشأة بها، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي تناولت احتفاظ المنشأة، العامل التي أثرت أو أثرت بها.

هدف (Chada and Varadharajan (2012 إلى دراسة العلاقة بين جودة الأرباح والاحتفاظ بالنقد للشركات في الاقتصاد الناشئ. وبينت الدراسة أن الأدبيات المعاصر تفترض أن جودة الأرباح هي تعود لعدم تناسق المعلومات وأن الشركات ذات جودة الأرباح المنخفضة تزيد من الاحتفاظ بالنقد لحماية الشركة من عدم التأكد في المستقبل. في هذه الدراسة اقترح الباحثان "فرضية المنافع الخاصة"، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات

جودة الأرباح المنخفضة تزيد من الاحتفاظ بالنقدية التي تحت سيطرتها، لزيادة منافعتها الخاصة وتجنب تدقيق أصحاب المصلحة الخارجيين.

وبينت دراسة (Shin et al (2018) ومن خلال استخدام بيانات جماعية للشركات الكورية المدرجة في السوق المالي الكوري للفترة من (2000-2014) أن الشركات ذات جودة الأرباح الرديئة هي الأكثر احتمالاً لتراكم الاحتفاظ بالنقدية الفائضة، ربما في محاولة منها لحماية نفسها من المشاكل التي قد تحدث نتيجة عدم تناسق المعلومات.

كما هدف (Wijaya and Bandi (2018) دراسة تأثير حوكمة الشركات وجودة الاستحقاقات في الممتلكات النقدية للشركات. وتم إجراء هذه على شركات التصنيع المدرجة في الأسهم الإندونيسية بين عامي (2009-2010)، وأظهرت نتائج التحليل أن حوكمة الشركات تؤثر بشكل إيجابي على احتفاظ الشركات النقد، ونوعية الاستحقاقات تؤثر سلباً على الممتلكات النقدية لهذه الشركات.

وحقق (Farinha et al (2018) في أهمية جودة الأرباح كعامل محدد للاحتفاظ بالنقد من قبل شركات أسواق الاستثمار الرئيسية أو البديلة في المملكة المتحدة للفترة من (2015-1998). بالإضافة إلى دراسة عوامل أخرى هي طبيعة الأرباح (الإيجابية أو السلبية)، ومستوى الإفصاح المالي في السوق المدرجة في هذه الشركات. وقدمت الدراسة دليلاً على أنه مع انخفاض جودة الأرباح، تميل الشركات إلى الاحتفاظ بمزيد من السيولة إلا عندما تواجه الشركات خسائر في كل من الأسواق الرئيسية وأسواق AIM. بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة أن المعلومات التي تنقلها جودة الأرباح هي عامل محدد أكثر أهمية لمستويات الاحتياطي النقدي للسوق الرئيسية مقارنة بشركات AIM (حيث يكون مستوى الإفصاح المالي والرقابة أقل) بشكل عام، وبينت الدراسة إلى أن الأرصد النقدية تتأثر بشكل إيجابي بوجود قدر أكبر من عدم تناسق المعلومات الناتج عن ضعف جودة الأرباح، ولكن أيضاً من وجود مستويات أقل من الرقابة التنظيمية وحدوث الخسائر، وكلاهما يقلل من أهمية جودة الأرباح كعامل محدد لمستويات النقد. وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن

الشركات ذات المستويات الأعلى من عدم شفافية الأرباح يبدو أنها تستفيد من الاحتفاظ بالنقد لتجنب الاعتماد على التمويل الخارجي المكلف.

وقد طرحت دراسة Benjamin et al (2020) سؤالاً مهماً: هل يمكن للإفصاح الطوعي عن الهدر في الشركات أن يؤثر في احتفاظ الشركات بالنقد؟ وباستخدام عينة من الشركات المدرجة على مؤشر داوون جونز عددها 500 شركة، وجدوا أدلة قوية على وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن الهدر وبين سياسة الاحتفاظ بالنقد لدى الشركات. علاوة على ذلك، وجدوا أن الإفصاح عن الهدر يزيد بشكل كبير بالاحتفاظ بالنقد فقط للشركات التي تتمتع بجودة حوكمة قوية.

وبحثت دراسة Nanadi et al (2020) في العلاقات المترامنة المحتملة بين الرافعة المالية واستحقاق الدين والممتلكات النقدية، وكيف تؤثر هذه العوامل بشكل مشترك على السياسة المالية والأنشطة الاستثمارية للشركات في البلدان النامية، وذلك من خلال دراسة أجريت في تايلاند وإندونيسيا وسنغافورة خلال الفترة (2006-2015) باستخدام تقدير GMM المكون من خطوتين، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات النمو المرتفع لا تختصر فقط استحقاق الديون للحد من حافز نقص الاستثمار، ولكن أيضاً الانخفاض في الرافعة المالية للحد من مخاطر السيولة. ولقد حصلت الدراسة على أدلة على أن مستوى الحيازات النقدية هو المحدد الرئيسي للرفع المالي في جميع بلدان الخاضعة للدراسة وأن سياسات الدين وفرص النمو تؤثر على القرار الاستثماري للشركات في تايلاند وسنغافورة في حين أن السياسة النقدية أكثر أهمية في إندونيسيا، وهذه النتائج لها آثار كبيرة على قرارات الاستثمار في هذه الاقتصاديات.

وقد بين Zhang et al (2021) أن بسبب صعوبة التنبؤ بالتدفقات النقدية للشركات والتنبؤ بالطلب النقدي، كانت قرارات الاحتفاظ بالنقدية للشركات دائماً موضع تركيز من الناحية النظرية والتطبيقية. وصممت هذه الدراسة أنماطاً لاحتفاظ الشركات بالنقد من خلال الجمع بين سمتين الأولى: مستوى الاحتفاظ بالنقد، والثانية: التقلب بالنقد، على الشركات المدرجة في

China's Shanghai and Shenzhen Stock Exchanges للفترة (2012-2018)، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك اختلافات كبيرة في تأثير أنماط الاحتفاظ النقدي المختلفة على أداء الشركات، حيث كان لنمط الاحتفاظ النقدي المستقر والعادي الأثر الإيجابي الأكبر، في حين أثبت نمط الاحتفاظ النقدي المتقلب والمنخفض المستوى له تأثير سلبي.

وقاست دراسة Xiong et al (2021) تأثير جودة المعلومات الداخلية على احتفاظ المنشآت الصينية بالنقدية، في الفترة من (2008-2014)، وذلك من خلال استخدام مقياسان هما سرعة اعلان الأرباح وغياب التعديلات المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن جودة المعلومات الداخلية تلعب دوراً مهماً في التأثير على قرارات احتفاظ الشركات بالنقد.

وهدفت دراسة Guizani et al (2022) إلى بيان إلى تأثير عدم اليقين في السياسة الاقتصادية والمخاطر الجيوسياسية على مستوى الاحتفاظ بالنقد للشركات غير المالية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)، للفترة من (2002-2019). وتوصلت الدراسة إلى وجود أدلة تدعم فرضية الدافع الاحترازي للاحتفاظ بالنقد في مواجهة التمويل الخارجي المكلف الناجم عن عدم اليقين المتعلق بالسياسة الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية، حيث تميل الشركات السعودية إلى تجميع الأموال النقدية كوسيلة احتياطية ضد الصدمات السلبية التي تتعرض لها تدفقاتها النقدية. وبحث Li et al (2022) العلاقة رأس المال العامل واحتفاظ الشركات المدرجة في China's Shanghai and Shenzhen Stock Exchanges للفترة من (2005-2017). واستخدمت الدراسة الانحدار الخطي لدراسة العلاقة بين نقص المال العامل وبين الاحتفاظ بالنقد، وقيمة النقد المحتفظ به.

وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن نقص المال له تأثير على مستوى الاحتفاظ بالنقد داخل نفس القطاع، ويرتبط مستوى الاحتفاظ بالنقد بشكل كبير وإيجابي مع نقص المال العامل في نفس القطاع.

وقد قدمت دراسة (Alnori and Bugshan (2022) تفسير شامل عن الأدوار المختلفة لقرارات الاحتفاظ بالنقد على أداء الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وغير المتوافقة معها، وتم اجراء هذه الدراسة على الشركات المدرجة في الأسواق المالية الستة لدول مجلس التعاون الخليجي بين عامي (2005-2019). وتم قياس أداء الشركات باستخدام مقياس تعبر عنها، وهي العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والربح قبل الضريبة إلى اجمالي الأصول. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الاحتفاظ بالنقد يرتبط بشكل إيجابي بأداء الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك لأن هذا النوع من الشركات يعتمد بشكل أكبر على ممتلكاتها النقدية لتجنب التمويل الخارجي المكلف لتلبية احتياجات العمل اليومية والاستثمار في المشاريع المرعبة. وعلى العكس من ذلك لا يرتبط الاحتفاظ بالنقد بأداء الشركات التقليدية، باعتبار أن الاحتفاظ بالنقد لهذه الشركات أقل أهمية بالنسبة لها، حيث أن خيارات التمويل الخارجي أقل تقييداً لها مقارنة بالشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وقد بين دراسة (Gul and Sahin (2022) أن سلوك الاحتفاظ بالنقد للشركات أمراً مهماً لفهم الشركات من حيث الإدارة واتخاذ القرار، وبينت الأدبيات المالية وجهات نظر متنوعة حول محددات المقتنيات النقدية للشركات، وقد بحثت هذه الدراسة في قرار الاحتفاظ بالنقد منظور الاقتصاد الكلي والتحقق مما إذا كانت السياسة النقدية تؤثر على قرارات الاحتفاظ بالنقد في الشركات، وذلك من خلال التحليل الذي تم على الشركات غير المالية التركية المدرجة في البورصة، وقد تم التوصل إلى أن السياسة النقدية ليس لها أي تأثير على المقتنيات النقدية للشركات، على عكس الأدلة التجريبية الحديثة، وكذلك أشارت النتائج إلى أن العلاقة بين السياسة النقدية وقرارات الاحتفاظ بالنقد التي تم تحديدها من قبل في الأدبيات لا يمكن أن تكون قابلة للتعميم.

وقد قام (Saxen and Sahoo (2022) بدراسة العوامل التي تؤثر في الاحتفاظ النقدية للشركات الهندية متناهي الصغر، والصغيرة، والمتوسطة للفترة (2011-2020)، وقد توصلت الدراسة إلى عدم العثور على أي دليل يشير إلى أن عمر الشركة، أو فرص النمو تحدد مقدار الاحتفاظ بالنقد. بالإضافة إلى ذلك ووثقت الدراسة أدلة قوية على تأثير تقلب

التدفق النقدي والسيولة في التمييز بين قرارات الاحتفاظ بالنقد في صناعة الخدمات والتصنيع.

وتناول (Szymanek and Jaworska (2023) العلاقة بين عدم تناسق المعلومات والأموال التي تحتفظ بها الشركات المدرجة في بورصة وارسو (WSE)، وذلك من خلال تطبيق منهج المربعات الصغرى العادية على البيانات المقطعية الخاصة بـ 212 شركة عامة والأكثر سيولة. وأظهرت هذه الدراسة أن الشركات التي لديها قدر أكبر من عدم تناسق المعلومات تحتفظ بمزيد من الأموال، مما يؤكد فرضية فرص الاستثمار. وذلك بسبب تأثير متوسط الفارق بين العرض والطلب سلباً على الاحتياطات النقدية، بغض النظر عن طبيعة تقدير المستحقات، ويؤثر صافي رأس المال العامل والتدفقات النقدية على نسب الأصول غير النقدية بشكل إيجابي على الاحتفاظ بالنقد.

وهدفت دراسة (Alghamar (2023 إلى فحص أثر الاحتفاظ بالنقد في القيمة السوقية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، بين عامي (2017-2021)، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الاحتفاظ بالنقد والرافعة المالية والتدفقات النقدية والربحية لها تأثير إيجابي على القيمة السوقية. في حين أن حجم الشركة يؤثر سلباً على القيمة السوقية للشركة، ولا يوجد تأثير لفرص نمو الاستثمار على القيمة السوقية للشركات.

وقام (Khair Et al (2023 بدراسة تأثير كل من الأداء المالي، والتدفق النقدي الحر، والاحتفاظ بالنقد في الإفراط بالاستثمار لدى الشركات الصناعية المدرجة في السوق المالي الإندونيسي للفترة من (2017-2021). وقد توصلت الدراسة أن التدفق النقدي الحر له تأثير سلبي على الإفراط في الاستثمار، وذلك لأن ارتفاع التدفق النقدي الحر لا يشجع على المدراء على الإفراط بالاستثمار. كما توصلت هذه الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى الاحتفاظ بالنقد يؤثر بشكل إيجابي على الإفراط بالاستثمار. أما فيما يتعلق بأداء الشركات فتبين أن له أثر سلبي على الإفراط بالاستثمار.

وهدفت دراسة (Mouline and Allach (2023) إلى تقييم مدى تأثير التوافق مع الشريعة وبعض المؤشرات الاقتصادية والمالية الخاصة بالشركات على مستويات السيولة التي تحتفظ بها الشركات ودراسة تأثيرها العام. وتعتبر هذه الدراسة مهمة في كل من أدبيات التمويل الإسلامي وتمويل الشركات بشكل عام. وقد تم اجراء هذه الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة ا لدار البيضاء للفترة من (2007-2019). ولقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لديها مستويات احتفاظ بالنقد أعلى بكثير من الشركات غير المتوافقة مع الشريعة. وفيما يتعلق بالمحددات الاقتصادية والمالية، وأظهرت نتائج بعض الأدلة على وجود علاقة إيجابية قوية بين الموجودات النقدية والتدفقات النقدية وكذلك فرص النمو. وكذلك تبين أن الاحتفاظ بالنقدية لهذه الشركات تتأثر سلباً بشكل كبير بحجم الشركة ومتطلبات رأس المال العامل والرافعة المالية للشركات.

وهدفت (Rashidi and Amrie (2023) إلى دراسة تأثير الاحتفاظ بالنقد والرافعة المالية والاصلات السياسية على جودة الأرباح. بالإضافة إلى ذلك، تم فحص الدور الوسيط للمسؤولية الاجتماعية للشركات في العلاقة بين المتغيرات. وتم جمع بيانات الدراسة من البيانات المالية وتقارير الاستدامة لشركات التصنيع الإندونيسية، المدرجة في بورصة إندونيسيا IDX، بين عامي (2017-2020). وتوصلت الدراسة إلى أن الاحتفاظ النقدي يرتبط سلباً بجودة الأرباح، في حين ترتبط الرافعة المالية بشكل إيجابي بجودة الأرباح، ولا ترتبط الروابط السياسية بجودة الأرباح. علاوة على ذلك ليس للمسؤولية الاجتماعية للشركات دور في إضعاف التأثير السلبي للاحتفاظ بالنقد والرافعة المالية والروابط السياسية على جودة الأرباح.

ومن خلال ما تم عرضه من دراسات سابقة نجد أن احتفاظ الشركات بالنقد مرتبط بعدة عوامل أهمها جودة الأرباح، باعتبار أن جودة الأرباح تؤدي إلى تحسين تحصيل الديون وهذا يدفع الشركات إلى عدم الاحتفاظ بحجم كبير من النقد، وبناء على ذلك ممكن صياغة وتطوير فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضة الأساسية

H_0 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المستحقات في احتفاظ الشركات بالنقد.

الفرضيات الثانوية

H_{01} يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة في احتفاظ الشركات بالنقد.

H_{02} يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للديون طويلة الأجل في احتفاظ الشركات بالنقد.

H_{03} يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية في احتفاظ الشركات بالنقد.

٣- تصميم البحث

١- منهجية البحث

سيتم تنفيذ الدراسة على بيانات مقطعية للشركات المساهمة العامة المدرجة ضمن قطاع الصناعات الأساسية في السوق المالي السعودي (تداول) للفترة من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية لهذه الشركات، بالإضافة إلى أسعار أفعال الأسهم في نهاية كل سنة مالية خلال فترة الدراسة. وسيتم اختبار فرضيات الدراسة من معادلة الانحدار الخطي المتعدد (المربعات الصغرى)، باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews، والذي يعتبر من البرامج المناسبة لاختبار البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، حيث أن الدراسة ستتابع تغير القيم عبر الزمن لمدة خمس سنوات لكل شركة، وبالتالي يعتبر هذا البرنامج مناسب لذلك.

٢- مجتمع الدراسة

تم اختيار المملكة العربية السعودية لإجراء هذه الدراسة لما تمتع به الملكة من قوة اقتصادية، ورؤية طموحة للمستقبل، ففي منتصف عام ٢٠١٦م، تم الإعلان عن رؤية المملكة 2030 وقد استهدفت الرؤية كافة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. من هنا سعت الدراسة إلى إجراء الدارسة على مجال مهم استهدفته الرؤيا وهو القطاع

الاقتصادي والمالي، ويعتبر السوق المالي السعودي (تداول) من ركائز الاقتصاد في المملكة العربية السعودية.

استخدمت هذه الدراسة جميع شركات قطاع الصناعات الأساسية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)، وذلك لما يتمتع به هذا القطاع من خصائص تتناسب مع موضوع الدراسة، مثل أنه يعتبر من أكبر القطاعات من حيث عدد الشركات المدرجة فيه، وكذلك قوة المراكز المالية لشركات، بالإضافة إلى أن القوائم المالية لهذه الشركات ستحتوي على كافة البيانات المالية التي سيتم استخدامها في الدراسة. فهي صناعية فستحتوي على بيانات مرتبطة بالتكاليف، وتبيع منتجاتها فستوفر فيها بيانات عن المبيعات. وقد تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال أخذ بيانات مقطعية لـ 40 شركة (جميع شركات هذا القطاع) لمدة خمس سنوات للفترة الممتدة من 2015 ولغاية 2019، وبذلك تكون عدد مشاهدات هذه الدراسة 200 مشاهدة. وقد تم اختيار هذه الفترة لأنه تقع تقريباً ضمن فترة إطلاق رؤية المملكة 2030. هذه الدراسة لم تأخذ الفترة بعد عام 2019 وذلك بسبب ظهور مرض كورونا والذي كان له أثر واضح على أداء الشركات، وهذا بدوره قد يؤدي إلى نتائج لا تعود إلى المتغيرات المطروحة في الدراسة وإنما إلى مرض كورونا.

٣- متغيرات الدراسة

الاحتفاظ بالنقدية (Cash Holding)

إن المتغير التابع في هذه الدراسة هو النقدية، وسيتم قياس هذا المتغير من خلال استخدام نموذج (Ozkan and Ozkan (2004)، بحيث يتم حسابه من خلال قسمة النقدية على القيمة السوقية للأسهم.

المتغير المستقل

جودة المستحقات (AQ)

سيتم احتساب جودة المستحقات من خلال النموذج الذي طوره Dechow and Dichev (2002)، وفي هذا النموذج سيتم قياس جودة المستحقات من خلال تحديد مدى ارتباط استحقاقات رأس المال العامل الحالي بالتدفقات النقدية التشغيلية للفترات السابقة والحالية والمستقبلية. وذلك من خلال معادلة الانحدار الخطي التالية لتحديد الارتباط بين رأس المال العامل (WCA_t) بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للفترة الحالية (CFO_t)، والفترة السابقة (CFO_{t-1})، والفترة اللاحقة (CFO_{t+1}). وسيتم قسمة هذه القيم الأربعة على متوسط إجمالي الأصول، من أجل تجاوز عدم التجانس بين هذه القيم. وسيتم قياس متوسط مجموع الأصول بقسمة الفرق بين إجمالي أصول السنة الحالية السابقة على إجمالي الأصول السنة السابقة. وستعبر البواقي الناتجة عن معادلة الانحدار هي القيمة العكسية لجودة المستحقات، حيث أنه كلما زادت هذه البواقي انخفضت جودة المستحقات، حسب ما جاء في دراسة Pedro (2009).

$$\frac{WCA_{it}}{AvgAssets_{it}} = \beta_0 + \beta_1 \frac{CFO_{it-1}}{AvgAssets_{it}} + \beta_2 \frac{CFO_{it}}{AvgAssets_{it}} + \beta_3 \frac{CFO_{it+1}}{AvgAssets_{it}} + \epsilon_{it}$$

حيث أن

WCA_{it} : مستحقات رأس المال العام للشركة i للعام t .

$Avgassets_{it}$: متوسط إجمالي الأصول العام للشركة i للعام t .

CFO_{it-1} : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية العام للشركة i للعام t .

CFO_{it} : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية العام للشركة i للعام t .

CFO_{it+1} : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية العام للشركة i للعام t .

Etit بواقى معادلة الانحدار وهى تمثل معكوس جودة الأرباح للشركة للعام t.

المغيرات الضابطة

حجم الشركة (Size)

سيتم استخدام لوجاريتم المبيعات للتعبير عن حجم الشركة، حيث أن الشركات الصغيرة تمتع بقدر أكبر من عدم تناسق المعلومات ومن المتوقع وجود علاقة سلبية مع كمية الأصول النقدية المحتفظ بها، كما تبين في دراسة (Mulligan, 1997)، أن حجم الشركة مرتبط بالمستويات المطلوبة للنقدية، والمطلوبة لإدارة العمليات العادية للشركات. بحيث تكون الشركات الأكبر حجماً تحتفظ بنقدية أقل، ولذلك نتوقع علاقة سلبية بين حجم الشركة ومستوى احتفاظها بالنقدية.

اجمالي الديون طويلة الأجل (LTDETA)

وسيتم حسابه بقسمة الديون طويلة الأجل على اجمالي الأصول، حيث ربط Baclay and Smith (1995) استحقاق الديون بمستوى أعلى من المعلومات غير المتماثلة، كما أشار (Ferreire and Vilela, 2004) إلى أن استخدام الديون قصيرة الأجل يزيد من مخاطر إعادة التمويل، ونتيجة لذلك فإن الشركات التي لديها نسبة أكبر من الديون قصيرة الأجل ستحتفظ بمستويات نقدية أكبر لتجنب ضائقة العسر المالي، وبالتالي من المتوقع وجود علاقة سلبية بين استحقاق الديون والموجودات النقدية.

الرافعة المالية (LEV)

سيتم قياس الرافعة المالية بقسمة إجمالي الدين إلى إجمالي الأصول. فمن المحتمل أن يكون للرافعة المالية علاقة سلبية بالاحتفاظ بالنقدية، لأن تكاليف الأموال المستخدمة للاستثمار في الأصول السائلة ترتفع مع ارتفاع الرافعة المالية، كما بين (Baskin, 1987).

ومن خلال المتغيرات السابقة سيتم اختبار فرضية الدراسة من خلال معادلة الانحدار الخطي التالية:

$$CASH_{it} = \beta_0 CASH_{it-1} + \beta_1 AQ_{it} + \beta_2 LTDETA_{it} + \beta_3 SIZE_{it} + \beta_4 TA_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \eta_i$$

٤- النتائج والمناقشة

أولاً: المقاييس الإحصائية الوصفية

يعرض الجدول رقم (1) المقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث نلاحظ أن الوسط الحسابي والوسيط للنقد (CASH) 0.1919، 0.1047 على التوالي، والوسط الحسابي والوسيط لجودة المستحقات (AQ) 0.0000، -0.0109، على التوالي، والوسط الحسابي والوسيط لجودة المستحقات (AQ) 0.0000، -0.0109، والوسط الحسابي والوسيط للحجم (SIZE) 0.9510، 0.9472، على التوالي، والوسط الحسابي والوسيط للديون طويلة الأجل (LTDETA) 0.2110، 0.10192، على التوالي، والوسط الحسابي والوسيط للرافعة المالية (LEV) 0.4963، 0.3501، على التوالي، لأن متوسط هذه المتغيرات تقترب من وسيطها، وهذا الأمر يشير إلى اقتراب هذه المتغيرات من التوزيع الطبيعي، وهذا يعتبر أمر جوهري عند تنفيذ نموذج الانحدار عند استخراج البواقي من معادلة الانحدار المعبرة عن جودة المستحقات. وكذلك عند تنفيذ معادلة الانحدار التي تختبر فرضيات الدراسة.

جدول رقم (1)

المتغير	الوسط الحسابي	الوسيط	القيم الصغرى	القيم الكبرى	الانحراف المعياري
CASH	0.1919	0.1047	1.9126	0.0000	0.2525
AQ	0.0000	-0.0109	2.0598	-2.0377	0.3875
SIZE	0.9510	0.9472	1.0503	0.7749	0.0353
LTDETA	0.2110	0.10192	4.9149	0.0000	0.4942
LEV	0.4963	0.3501	6.6685	0.0000	0.8316

ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات

هذي الدراسة قامت ببناء نموذج متعلق بفرضيات الدراسة الأربعة لبيانات الشركات محل الدراسة للفترة ما بين عامي 2015-2019، وذلك باستخدام معادلة الانحدار المتعدد (المربعات الصغرى)، وفيما يلي عرض لنتائج اختبار هذه الفرضيات، في ضوء التحليل المبين في الجدول رقم (2) أدناه وفيما يلي مناقشة نتائج الفرضية الأساسية ثم مناقشة نتائج الفرضيات الفرعية. **فرضية الدراسة الرئيسية**

H يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المستحقات في احتفاظ الشركات بالنقد.

نلاحظ أنه يوجد تأثير سلبي لجودة المستحقات AQ في مستوى احتفاظ الشركات بالنقد عند مستوى دلالة قل من 1%، وبالتالي سنقبل الفرضية "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المستحقات في احتفاظ الشركات بالنقد".

وهذا يعني ان الشركات التي لديها جودة أعلى للمستحقات تحتفظ بمستوى أعلى من النقد، وسيكون للشركات التي لديها جودة للمستحقات الحصول على فرص للحصول على التمويل الخارجي مقارنة بالشركات ذات جودة المستحقات الأقل. وهذا يتوافق مع الأبحاث السابقة التي أظهرت دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الجواب الاقتصادية والمالية للشركات مثل كفاء الاستثمار (Biddle and Hilary (2006، وتكلفة الديون وحقوق الملكية Battacharya et al (2003)

فرضيات الدراسة الثانوية

H₁ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحجم في احتفاظ الشركات بالنقد.

نلاحظ أن يوجد تأثير سلبي لحجم الشركة والمعبر عنه بلوغاريتم المبيعات في احتفاظ الشركات بالنقد، عند مستوى دلالة أقل من 1%، وبالتالي سنقبل الفرضية "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحجم في احتفاظ الشركات بالنقد".

وهذا يشير إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة بحاجة على الاحتفاظ بالنقد بشكل أكبر من الشركات الكبيرة، وذلك يعود إلى احتمالية وجود قيود أو صعوبات للشركات كلما قل حجمها في الحصول على التمويل الخارجي، فتلجأ إلى الاحتفاظ بالنقد بشكل كبير، وهذه النتيجة تتسجم مع ما جاء به Carrascal (2010)، والذي بين أن الأصول المتداولة في الشركات الصغيرة ترتبط بشكل أقوى بالتدفق النقدي الثابت بشكل أكبر من الشركات الكبيرة.

H₂ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للديون طويلة الأجل في احتفاظ الشركات بالنقد.

عند قاس تأثير الديون طويلة الأجل في احتفاظ الشركات بالنقد نلاحظ بشكل واضح عدم وجود تأثير للديون طويلة الأجل على احتفاظ الشركات بالنقد، وبالتالي نرفض الفرضية "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للديون طويلة الأجل في احتفاظ الشركات بالنقد"، وهذا قد يكون مخالف للكثير من الدراسات السابقة في هذا المجال، ويمكن وضع تفسير منطقي لهذا الاختلاف ولعدم وجود التأثير، حيث أن المراكز المالية للشركات السعودية قوي بشكل واضح، يجعلها تستغني عن التمويل الخارجي والاعتماد فقط، بشكل كبير جدا على التمويل الداخلي، حيث أننا وجدنا من خلال حصولنا على البيانات للكثير الشركات محل الدراسة أن الديون طويلة الأجل كان (0.00)، ولعدة سنوات، وبالتالي فإنه عند دراسة أثر الديون طويلة أجل لا نجد أي أثر لأن قيمة هذه الديون في قوائم المركز المالي للشركات ثابتة لا تتحرك مع تحرك السنين عكس باقي المتغيرات.

H₃ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية في احتفاظ الشركات بالنقد.

أما في يتعلق بالفرضية الأخيرة فنلاحظ أنه يوجد أثر إيجابي للرافعة المالية في احتفاظ الشركات بالنقد عند مستوى دلالة أقل من 1%، وبالتالي نقبل الفرضية "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية في احتفاظ الشركات بالنقد".

وهذه النتيجة تعتبر منطقية حيث أن الرافعة المالية تعبر عن مستوى التمويل الخارجي في هياكل التمويل في الشركات. وهذا يتفق مع توصلت به دراسة Pedro et al (2009)

بأن مستوى الاحتفاظ النقد يكون أقل بالنسبة للشركات الأكثر مديونة، لأن هذا النوع من الشركات تتكبد تكاليف أكبر عند احتفاظها بالنقد.

جدول رقم (2)

Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0014	-3.235773	0.042127	-0.136315	AQ
0.0000	-6.478511	0.020756	-0.134465	SIZE
0.8150	0.234287	0.053588	0.012555	LTDETA
0.0004	3.627129	0.031876	0.115619	LEV

٥- الخاتمة والتوصيات

سعت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير جودة المستحقات في احتفاظ شركات قطاع الصناعات الأساسية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) بالنقد. حيث قد يقوم مدراء الشركات بالاحتفاظ بكميات كبيرة بالنقد لجعل أصول المنشأة تظهر بصورة جيدة ولكي يستطيعون الحصول على قروض بنكية من الجهات المانحة. ومما لا شك فيه أن احتفاظ المؤسسات بكميات معقولة من النقد أمر جيد لموجهات المخاطر المرتبطة بالعمليات، ولكن الاحتفاظ بكميات كبيرة من النقد يعطي دلالة أن إدارة المنشأة لا تقوم بالاستغلال الأمثل لأصول المنشأة ولا تعمل على تعظيم ثروة الملاك ولهذا فأن مثل هذه الممارسات قد تحدث بشكل كبير في الشركات التي ليس لديها بيئة معلومات جيدة. وبالتالي هذه الدراسة تفترض أنه كلما كان لدينا بيئة رقابية جيدة أدى إلى أداء أمثل يتمثل في جودة الأرباح واستغلال أمثل في أصول المنشأة ويتمثل ذلك في احتفاظ معقول بكمية وحجم النقد وعليه نجد علاقة سلبية بين لجودة المستحقات وبين مستوى احتفاظ الشركات بالنقد. حيث تم اختبار فرضية الدراسة على البيانات المقطعية لشركات قطاع الصناعات الأساسية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) بالنقد، وكذلك تم اختبار تأثير كل من حجم الشركة والديون طويلة الأجل والرافعة المالية (المتغيرات الضابطة) لهذه الشركات في احتفاظها بالنقد.

قد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لجودة المستحقات في احتفاظ الشركات بالنقد عند مستوى دلالة أقل من 1%. وكذلك توصلت الدراسة إلى تأثير سلبي لحجم الشركة في احتفاظ الشركات بالنقد، وتأثير إيجابي للرافعة المالية لاحتفاظ الشركات بالنقد. وهذه النتائج أظهرت توافق مع الدراسات السابقة في هذا المجال. أما فيما يتعلق بالديون طويلة الأجل فقد أظهرت الدراسة عدم وجدة تأثير ذو دلالة إحصائية لهذه الديون في احتفاظ الشركات بالنقد، وهنا خالفت الدراسة الأدبيات السابقة، ولكن ممكن تبرير ذلك بقوة المركز المالي لهذه الشركات، وأن بعض الشركات كانت الديون طويلة الأجل 0.0، خلال فترة الدراسة.

أما أهم التوصيات هذه الدراسة فممكن توجيهها إلى المستثمرين والمحللين الماليين والمتعاملين في الأسواق المالية، حيث أن تماثل المعلومات التي تحتويها التقارير المالية من أكثر العوامل التي تعطي نوع من الثقة بهذه التقارير، فجودة المعلومات المالية والتي من ضمنها جودة الأرباح أظهرت أهمية كبيرة لهؤلاء المستخدمين، وبالتالي تعتبر جودة المستحقات من أهم عناصر جودة الأرباح عندما تكون متوافقة مع التدفقات النقدية الداخلة للشركات تعطي هذه الثقة بشكل واضح. فتوصي الدراسة المستثمرين بإعطاء أهمية لعناصر جودة المعلومات المالية، وعدم التعامل مع هذه المعلومات كأرقام بشكل مجرد، وكل ذلك التأكيد على المستثمرين والمحللين بالنظر إلى الدور الذي تضطلع عليها جهات الحوكمة في الحفاظ على تماثل المعلومات المالية، والتأكد من ابتعاد إدارات الشركات عن ممارسة إدارة الأرباح، لأن هذه الممارسة ستقلل من جودة المستحقات وبالتالي جودة الأرباح وهذا يعود على جودة المعلومات المحاسبية بشكل عام.

References :

- Alghamar, M. (2023). The effect of holding cash on the market value of industrial companies listed on the Palestine Exchange. *Journal of Economics & Business*, 31(1), 102-126.
- Alonri, F., & Bugshan, A. (2023). Cash holdings and firm performance: Empirical analysis from Shariah-compliant and conventional corporations. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 16(3), 498-515.
- Amin, R., & Firmansyah, A. (2023). Cash holding, leverage, political connections, and earnings quality: the moderating role of corporate social responsibility. *Jurnal Dinamika Akuntansi Dan Bisnis*, 10(1), 19-42.
- Baskin, J. (1987). Corporate liquidity in games of monopoly power. *Review of Economics and Statistics*, 69, 312-319.
- Barclay, M. J., & Smith Jr, C. W. (1995). The maturity structure of corporate debt. *The Journal of Finance*, 50(2), 609-631.
- Benjamin, S. J., Regasa, D. G., Wellalage, N. H., & M Marathamuthu, M.S.(2020).Waste disclosure and corporate cash holdings. *Applied Economics*, 52(49), 5399-5412.
- Bhattacharya, U., Daouk, H., & Welker, M. (2003). The world price of earnings opacity. *The accounting review*, 78(3), 641-678.
- Biddle, G. C., & Hilary, G. (2006). Accounting quality and firm-level capital investment. *The accounting review*, 81(5), 963-982.
- Chada, S., & Varadharajan, G. (2023). Earnings quality, institutional investors and corporate cash holdings: evidence from India. *International Journal of Managerial Finance*.
- Dechow, P. M., & Dichev, I. D. (2002). The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. *The accounting review*, 77(s-1), 35-59.
- Dittmar, A., Mahrt-Smith, J., & Servaes, H. (2003). International corporate governance and corporate cash holdings. *Journal of Financial and Quantitative analysis*, 38(1), 111-133.
- Farinha, J., Mateus, C., & Soares, N. (2018). Cash holdings and earnings quality: evidence from the Main and Alternative UK markets. *International Review of Financial Analysis*, 56, 238-252.

- Ferreira, M. A., & Vilela, A. S. (2004). Why do firms hold cash? Evidence from EMU countries. *European financial management*, 10(2), 295-319.
- Farinha, J., Mateus, C., & Soares, N. (2018). Cash holdings and earnings quality: evidence from the Main and Alternative UK markets. *International Review of Financial Analysis*, 56, 238-252.
- Ferreira, M. A., & Vilela, A. S. (2004). Why do firms hold cash? Evidence from EMU countries. *European financial management*, 10(2), 295-319.
- García-Teruel, P. J., Martínez-Solano, P., & Sánchez-Ballesta, J. P. (2009). Accruals quality and corporate cash holdings. *Accounting & Finance*, 49(1), 95-115.
- Guizani, M., Talbi, D., & Abdalkrim, G. (2023). Economic policy uncertainty, geopolitical risk and cash holdings: evidence from Saudi Arabia. *Arab Gulf Journal of Scientific Research*, 41(2), 183-201.
- GÜL, S., & ŞAHİN, B. C. (2022). Corporate Cash Holding And Monetary Policy. *Maliye Finans Yazilari*, (117).
- Hajjaj, R., & Al-Dabai, M. (2014). The Incremental Information Content of Financial Statements' Signals of Jordanian Industrial Shareholding Companies. *Jordan Journal of Business Administration*. 10(2)
- Jain, R., & Poudel, R. (2023). A Re-Examination of Increasing Cash Holdings. *Journal of Accounting & Finance (2158-3625)*, 23(1).
- Khair, W. M., Diantimala, Y., & Yusmita, F. (2023). The Effect of Firm Financial Performance, Free Cash Flow and Cash Holding on Overinvestment. *Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies*, 9(3), 289-306.
- Kim, C. S., Mauer, D. C., & Sherman, A. E. (1998). The determinants of corporate liquidity: Theory and evidence. *Journal of financial and quantitative analysis*, 33(3), 335-359.
- Li, Z., Jiang, J., Xia, L., & Chu, C. C. (2022). Empirical research on the relationship between industry working capital shortfall and company cash holding in the same industry. *Discrete Dynamics in Nature and Society*, 2022.

- Martínez-Carrascal, C. (2010). Cash holdings, firm size and access to external finance-evidence for the euro area.
- Misra, S. (2022). Demystifying the Relationship between Corporate Cash Holdings and its Determinants in Indian Firms. *SDMIMD Journal of Management*, 13(2).
- Mulligan, C. B. (1997). Scale economies, the value of time, and the demand for money: Longitudinal evidence from firms. *Journal of Political Economy*, 105(5), 1061-1079.
- Mouline, B., & Filali Allach, M. (2023). Cash holdings in sharia-compliant firms: Empirical evidence from Moroccan listed companies. *Revue Management & Innovation*, (3), 119-139.
- Nnadi, M., Surichamorn, V., Jayasekera, R., & Belghitar, Y. (2022). Empirical analysis of debt maturity, cash holdings and firm investment in developing economies. *International Journal of Finance & Economics*, 27(3), 3345-3372.
- Nguyen, T. T. H., & Wong, W. K. (2021). Do state ownership and business environment explain corporate cash holdings? Empirical evidence from an emerging country. *Asian Academy of Management Journal of Accounting & Finance*, 17(1).
- Ozkan, A., & Ozkan, N. (2004). Corporate cash holdings: An empirical investigation of UK companies. *Journal of banking & finance*, 28(9), 2103-2134.
- Rashidul Islam, M., Wang, M., Zulfiqar, M., Ghafoor, S., & Joseph Bikanyi, K. (2020). Does earnings quality instigate financial flexibility? New evidence from emerging economy. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 33(1), 1647-1666.
- Shin, M., Kim, S., Shin, J., & Lee, J. (2018). Earnings quality effect on corporate excess cash holdings and their marginal value. *Emerging Markets Finance and Trade*, 54(4), 901-920.
- Saxena, V., & Sahoo, S. (2023). What drives corporate cash holdings in MSMEs?: Evidence from India. *Managerial Finance*, 49(2), 291-314.
- Sun, Q., Yung, K., & Rahman, H. (2012). Earnings quality and corporate cash holdings. *Accounting & Finance*, 52(2), 543-571.

- Szymanek, P., & Białek-Jaworska, A. (2023). Does information asymmetry influence cash holding in the most liquid public companies in Poland?. *Zeszyty Teoretyczne Rachunkowości*, (47 (2)), 161-180.
- Usman, M., Nwachukwu, J., Ezeani, E., Salem, R. I. A., Bilal, B., & Kwabi, F. O. (2023). Audit quality and classification shifting: evidence from UK and Germany. *Journal of Applied Accounting Research*.
- Wijaya, A. L. (2018). The effect of corporate governance and accruals quality on the corporate cash holdings: study on the manufacturing companies in Indonesian Stock Exchange. *Audit Financiar*, 16(151).
- Xian, X., Zhang, X., Zhang, Z., Sindakis, S., & Aggarwal, S. (2023). Examining the Impact of Idiosyncratic Risk on Corporate Cash Holdings: Evidence from China. *Journal of the Knowledge Economy*, 1-23.
- Xiong, F., Zheng, Y., An, Z., & Xu, S. (2021). Does internal information quality impact corporate cash holdings? Evidence from China. *Accounting & Finance*, 61, 2151-2171.
- Zhang, Q., Wang, J., & Geng, J. (2022). Corporate Cash Holding Patterns from A Performance Perspective. *The Singapore Economic Review*, 67(02), 821-848.